# الجملة العربية في دراسات المحدثين دراسة موازنة في فكر الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي

**م.م. فردوس طالب نعمة الشرع**
**كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة**
**قسم التاريخ**
**aaaazzzz19831983@gmail.com**

**الكلمات المفتاحية :( مهدي المخزومي ، ابراهيم السامرائي ، الجملة ، المحدثين ، العربية)**

**المستخلص**

تناول هذا البحث دراسة عالمين من علماء النحو العربي وهما الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي ودراسة آراءهما في الجملة العربية للوقوف على مواطن الاتفاق والاختلاف بينهما ومدى تأثر ابراهيم السامرائي في آراء المخزومي واثبت البحث ان الاساس الذي اتبعه الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي في تقسيم الجملة هو الاسناد ولكنهما اختلفا في تقسيم الجملة، فالجملة عند المخزومي رباعية وعند السامرائي ثنائية واعتمد المخزومي على مبدأ التجديد والثبوت في تقسيم الجملة الفعلية وهو ما رفضه السامرائي ومن مواطن الاختلاف عندهما تقسيم الفعل، فالفعل عند المخزومي يقسم على (مضارع وماض ودائم ) وهو تقسيم كوفي، وهو ما رفضه السامرائي الذي يرى أن مجرد الاخبار باسم الفاعل يقربه من الاسمية .

# The Arabic Sentence in the Modernists' Studies : A Balancing Study in the Thought of Dr. Mahdi Makhzoumi and Dr.Ibrahim Al-Samarra

Lec. Asst. : Firdous Talib Nimea
Al-Imam Al-Kadhum (peace be on him) University College
Department of History
aaaazzzz19831983@gmail.com

Key words: Mahdi Makhzoumi, Ibrahim al-Samarrai, sentence, muhadditheen, Arabic

Abstract

This paper deals with two Arabic syntacticians, Mehdi Al-Makhzoumi and Ibrahim Al-Samarrai and their similar and different opinions in regard to Arabic sentences. Moreover, it studies the extent to which Al-Samarrai's opinions are influenced by Al-Makhzoumi's opinions. This study proves that both Al-Makhzoumi and Al-Samarrai use (AL-Esnad) as a basis for dividing the sentence. However, they differ in dividing the sentences because Al-Makhzoumi considers a sentence as a quadruple, whereas it is duple according to Al-Samarrai. In addition to this, Al-Makhzoumi uses the principle of renewal and constancy in categorizing a verbal sentence which has been rejected by Al-Samarrai. They also differ in the verb categorization, as Al-Makhzoumi categorizes verbs into present, past and continuous which is a Kufi's categorization. Whereas, Al-Samarrai believes that merely talking about an active participle brings it closer to a noun form.

**المقدمة**

أحمد الله رب العالمين حمد الشاكرين ونستعين به على أعمالنا والصلاة والسلام على محمد الأمين وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين .

أما بعدُ:

فقد جاء هذا البحث لدراسة جهود عالمين من علماء النحو العربي في العصر الحديث وهما الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي من خلال آرائهما في الجملة النحوية التي تعد المنطلق الأساس في الدراسات اللغوية لما لها من أهمية في أظهار المعنى .

وحاولت هذه الدراسة الوقوف على آراء هذين العالمين الجليلين في دراسة الجملة والوقوف على مواطن الاتفاق والاختلاف عندهما ومدى تأثر السامرائي في آراء المخزومي .

وقد قسم هذا البحث على ثلاثة مباحث : المبحث الأوّل حدود الجملة عند المخزومي والسامرائي ، والثاني تحدثت فيه عن أسس تقسيم الجملة عند المخزومي والسامرائي ،أما المبحث الثالث فكان في أقسام الجملة .

فللجملة في المتن النحوي العربي القديم والحديث أهمية كبيرة جدا سواء على المستوى الدراسة للجملة منفصلة أو على مستوى دراسة النص كاملا ؛ ذلك لما تعمله الجملة وتشكلاتها في المعنى المراد ؛ ولذا كان الاهتمام كبيرا فيها ، الأمر الذي دفع الكثير من الدارسين الى كتابة كتب خاصة بالجملة ودراستها بنحو مفصل الامر الذي أظهر صورا مختلفة في الدرس عند عدد من العلماء قديما أو حديثا .

وقد جاء هذا البحث لدراسة (الجملة العربية في دراسات المحدثين دراسة موازنة في فكر الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي).

**مدخل**

يأخذ علماء النحو المحدثون على القدماء عدم اهتمامهم بالجملة وأنّها لم تنل حظا وافرا في الدراسة والبحث كما حدث للفرعيات في بحوثهم[1] يقول الدكتور ابراهيم مصطفى "إنّهم حين

قصروا النحو على أواخر الكلمات وتعرف احكامها ضيقوا من حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقا منحرفا ،إلى غاية قاصرة ،وضيعوا كثيرا من احكام نظم واسرار تأليف العبارة"[٢]، ويرى المخزومي أنّ النحاة لم يولوها العناية الكافية وأنّهم بحثوها في ثنايا الفصول والأبواب ، ولعلّ السبب في ذلك كما يبينه الدكتور مهدي المخزومي هو اعتناؤهم بظاهرة الاعراب وتفسيرها وفكرة العامل والمعمول، ولا يظهر في الجملة أثر العامل كما يظهر في الكلمات المعربة. وإنّ أولّ من عُني بالجملة وأقسامها وأنواعها هو ابن هشام في كتابه مغني اللبيب[٣] ، ولكن المتصفح في كتاب سيبويه يرى أنّه بدأه بمباحث الجملة كـــ(باب المسند والمسند اليه) و(باب ما يكون في اللفظ من الاعراض)[٤] ، هذا يثبت أنّ البحوث لم تكن خالية من الاشارة إلى الجملة ولكنّها اعتمدت بنحو أساس على المفردات فاهتمام النحويين بدراسة المفردة واعرابها صرفهم عن تخصيص مباحث خاص لدراسة الجملة [٥]، ولعل السبب في ذلك يعود إلى "الحاجة الملحة لتعليم غير العرب والعرب أنفسهم ما يقي ألسنتهم اللحن ويعلمهم نطق ألفاظ القرآن الكريم نطقا صحيحا فسار البحث اللغوي والتأليف النحوي بحسب حاجة المتعلمين لا بحسب ما تقتضيه اللغة وبناؤها الجملي "[٦].

**١) حدود الجملة النحوية عند المخزومي والسامرائي**

تُعد دراسة الجملة العربية وتحديد مفهومها غاية النحو وهدفه ووظيفته ،إلّا أنّ النحاة القدامى لم يدرسوها دراسة مستفيضة شاملة ،ولم يفردوا لها أبوابا مستقلة في مصنفاتهم وإنما تحدثوا عنها ضمن أبواب أخرى[٧]، فنجد سيبويه قد اكتفى بذكر العناصر المكونة للجملة وهما المسند والمسند اليه[٨]، أما الفراء فقد أكتفى بذكر لفظ الجملة ولم يحدد ملامحها[٩]،ولعلّ ابن هشام أولّ من اهتم بتحديد أبعاد الجملة ومفهومها وعرفها بقوله :" وَالْجُمْلَة عبارَة عَن الْفِعْل وفاعله كقَامَ زيد والمبتدأ وَخَبره ك زيد قَائِم وَمَا كَانَ بِمَنْزِلَة أَحدهمَا نَحْو ضرب اللص و أقائم الزيدان وَكَانَ زيد قَائِما وظننته قَائِما"[١٠] .

أما المحدثون فحاولوا أن يقدموا تعريفات مختلفة للجملة العربية ،ويمكن القول :" بانّ هناك ثلاثة اتجاهات أُتبعت في تحديد مفهوم الجملة وهي:

١- الاتجاه الاولّ يرى أنّ الجملة تدل على التركيب المفيد دون النظر إلى قضية الإسناد.
٢- الاتجاه الثاني : يؤكد دلالة الجملة على التركيب الإسنادي دون مراعاة عنصر الفائدة.

٣- الاتجاه الثالث جمع هذا الاتجاه بين الاتجاهين السابقين ، أي ضرورة توفر عنصري الفائدة والاسناد حتى يكتمل بناء الجملة ويتم معناها ودلالتها."[١١]

وانطلاقا من هذه الاتجاهات سنحاول أن نحدد مفهوم الجملة عند الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي .

عرف المخزومي الجملة بقوله:" الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلّم به ان صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما في ذهن المتكلم الى السامع"[١٢].

واستعمل ايضا مصطلح "الجملة التامة التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها "[١٣]، ووصف الجملة بأنّها وحدة كلامية صغرى[١٤]، فهي عنده "في اقصر صورها اقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه ، وليس لازما أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها"[١٥]وانتقد الدكتور حلمي خليل وصف الجملة بأنّها " وحدة كلامية صغرى، بقوله :"أمّا أنّها الوحدة الكلاميّة الصغرى فهو تعريف لم يقل به المنهج العلمي الحديث، بل العكس هو الصحيح، أي أنّ الجملة هي الوحدة الكلاميّة الكبرى؟؛ أمّا الوحدة الكلاميّة الصغرى فهو الفونيم"(١٦)

والملاحظ هنا ان المخزومي اشترط الإفادة في تكوين الجملة فالجملة عنده "في اقصر صورها هي أقل قدرا من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه ، وليس لازما أن تحتوي العناصر المطلوبة كلها ، قد تخلو الجملة من المسند اليه لفظا ، او من المسند لوضوحه وسهولة تقديره"[١٧]

أما إبراهيم السامرائي فلم يعط توضيحا لمفهوم الجملة ولكنّة وضح الأساس الذي يبنى عليه تقسيم الجملة عنده ،وهذا ما سنقف عنده عند التكلّم على أُسس تقسيمها .

**٢)أُسس تقسيم الجملة عند المخزومي و السامرائي :**

قسم العلماء الجملة بحسب الكلمة المتصدرة ، فاذا افتتحت الجملة باسم فهي جملة اسمية واذا افتتحت بفعل فهي جملة فعلية، وأولّ من قسمها على قسمين بحسب الصدارة هو سيبويه في كتابه عندما تكلّم عن المسند والمسند اليه [١٨]، وتبعه المبرد في كتابه المقتضب [١٩]، و ابن

جني الذي قسم" الكلام المفيد على ضربين جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، وجملة مركبة من فعل وفاعل "[٢٠] ومن القائلين بالتقسيم الثنائي للجملة ابو بركات الانباري[٢١]، ولعلّ هذا التقسيم هو التقسيم المنطقي للغة من حيث النشأة والتكوين[٢٢]، وأيد الدكتور مهدي المخزومي هذا التقسيم ويرى أنّه تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي ، ولكنّه رفض الاساس الذي قام عليه هذا التقسيم؛ لأنّه تقسيم شكلي محض، ووصفه بأنّه تحديد ساذج يقوم على مراعاة الكلمة المتصدرة فقط ، يرى انّ تقسيم الجملة يجب أن يعتمد على الاسناد[٢٣]، واعتمد المخزومي على المسند لا المسند إليه في تقسيم الجملة ؛ "لأن أهمية الخبر أو الحديث إنما تقوم على ما يؤديه المسند من وظيفة، وعلى ما للمسند من دلالة"[٢٤]ويرى أنّ الاسناد عملية تعمل على ربط المسند بالمسند اليه فعناصر الجملة عنده تتألف من ثلاثة وهي:

١ المسند اليه أو المتحدث اليه أو المبني عليه .

٢ المسند الذي يبني على المسند اليه ويتحدث به عنه .

٣ الاستناد أو ارتباط المسند بالمسند اليه.[٢٥]

فجملة "(هب النسيم) جملة تامة ، تعبر عما في الذهن من صورة تامة قوامها : المسند اليه ، وهو (النسيم) ، والمسند ، وهو (هب) ثم اسناد الهبوب الى النسيم "[٢٦]

ويذكر المخزومي أنّه لا يوجد لفظ يدل على الاسناد في العربية ولكنّ العربية القديمة تضمنت ألفاظا تدل على الاسناد واستشهد بقول فاطمة بنت أسد

انت تكون ماجد نبيل  اذا تهب شمأل بليل

فكلمة تكون زائدة عند النحاة وهي فعل الكينونة الذي يدل على الاسناد ، ويضيف المخزومي أنّ العربية استغنت عن فعل الكينونة واستعاضت عنه بالضمير (هو)، الذي يسميه البصريون (فصلا ) ويسميه الكوفيون (عمادا )، فالجملة الاسمية هي التي يكون فيها المسند إليه والمسند معرفتين، ف محمد الشاعر، وخالد الفقيه جملتان تامتان مستوفيتا الاسناد ، ولكن الأمر قد يكتنفه اللبس فيظن ان (الشاعر) و(الفقيه) نعتان لا مسندان ، فإذا جيء بهذا الضمير زال اللبس وكان الكلام نصا في الاسناد[٢٧].

وهو ما ذهب إليه ابراهيم السامرائي ايضا الذي يرى أنّ الجملة اسمية كانت أو فعلية هي قضية اسنادية ويرى أنّ الاسناد هو علاقة وارتباط يتكون من طرفين (موضوع ومحمول أو مسند ومسند اليه)[٢٨]

والحقّ أنّ الجملة اسمية كانت أو فعلية يجب أن ينظر إليها على اساس الفائدة والاسناد لا على اساس مكوناتها فقط ، ويجب أن ننظر الى المعنى والمبنى ، فالجملة كما يعرفها الدكتور علي ابو المكارم : "نظام من العناصر اللغويّة المؤلّفة لتؤدّي معنى مفيداً في الموقف أو السياق"[(٢٩)]، فالعلاقة بين عناصر الجملة يجب ان تتسم بالانسجام التام بين مبنى الجملة ومعناها[٣٠].

والحقّ انّ المخزومي والسامرائي عند تقسيمهما للجملة ابتعدا عن الأسس التي وضعوها وهذا ما سنوضحه عند التكلّم على أقسام الجملة .

### ٢) اقسام الجملة

إنّ المتتبع لكتب النحو يرى أنّ تقسيم الجملة العربية كان تقسيما ثنائيا وهو ما نجده عند سيبويه[٣١]، وابن يعيش[٣٢] ومن النحويين من قسمها تقسيما ثلاثيا كابن هشام في كتابه مغني اللبيب[٣٣]،ومنهم من قسمها على أربعة اقسام كأبي علي الفارسي[٣٤].

وهذا الخلاف نجده قائما بين المحدثين أيضا، فمنهم من قسمها على قسمين[٣٥] ، ومنهم من قسمها على ثلاثة أقسام[٣٦]، وغيرها من التقسيمات التي تختلف باختلاف الأسس المتبعة في تقسيمها .

أما التقسيم الذي اتّبعه الدكتور مهدي المخزومي فكان تقسيما ثلاثيا قائما على اساس المسند فالجملة تقسم عنده الى:

١ الجملة الفعلية ""هي الجملة التي يكون فيها (المسند) دالاً على التغيّر والتجدّد أو بعبارة أخرى، هي التي يكون فيها (المسند) فعلاً؛ لأنّ الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدلّ على تجدد الإسناد وتغيّره، وذلك نحو: قامَ خالدٌ، ويقومُ خالدٌ، وخالدٌ يقومُ"[(٣٧)].

٢) الجملة الاسميّة "وهي الجملة التي يكون فيها (المسند) دالاًّ على الدوام، أو بعبارة أخرى هي التي لا يكون فيها (المسند) فعلاً، وذلك نحو: (محمّدٌ أخوك)، و(الحديدُ معدنٌ)، فأخوك، ومعدن، دالاّن هنا على الدوام"[٣٨].

٣) الجملة الظرفيّة، فهي عنده "الجملة التي يكون فيها المسند ظرفاً، أو مضافاً إليه بالأداة، نحو: (عندَ زيدٍ نَمِرَةٌ)، و(أمامكَ عقباتٌ)، ونحو: قوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾[٣٩]، وقولك: (في الدارِ رجلٌ)..."[٤٠].

أما السامرائي فقد أيد رأي المخزومي قائلا :" و قد أصاب الأستاذ المخزومي الحقيقة في الحد الذي رسمه للجملة ، فإن ( سافر محمد ) جملة فعلية هي نفسها محمد سافر"[٤١]. فالجملة التي يكون فيها المسند فعلا هي جملة اسمية ، ويصرح بذلك قائلا :(( أما نحن فنقول :إنّ (محمد سافر)، و(سافر محمد) جملتان فعليتان ما دام المسند فعلا ))[٤٢] . وأما موقفه من الجملة الاسمية ، فإنّه و إن لم يصرح به،" فهو معنى يمكن الإفادة منه ضمنا من قوله المذكور آنفا ، و ما دام المسند هو المحور الذي يحدد فعلية الجملة، أو اسميتها؛ لذلك إذا كان المسند اسما فهي من قبيل الجملة الاسمية"[٤٣].

واعتمد المخزومي في تحديد اسمية الجملة وفعليتها على مبدأ التجديد والثبوت فـــجملة (طلع البدر ) و(البدر طلع )، جملتان فعليتان تقدّم فيها المسند أو تأخّر ؛لأنّ المسند فيها يدلّ على التجديد[٤٤]، هنا ينسجم مع الرأي الكوفيّ الذي أباح تقديم الفاعل على فعله[٤٥]، بعكس البصريين الذين منعوا تقدم الفاعل على الفعل[٤٦]

ويمكن القول : إنّ صور الجملة الفعلية عند المخزومي هي :

١ ) جملة يتقدم فيها المسند (الفعل التام ) على المسند اليه (الفاعل) .

٢ )جملة يتأخر فيها المسند (الفعل التام ) عن المسند اليه ( الفاعل ) .

٣) جملة يتقدم فيها المسند (الفعل المبني للمجهول) على المسند اليه (نائب الفاعل )

٤) جملة يتأخر فيها المسند ا(لفعل المبني للمجهول ) عن المسند اليه (نائب الفاعل)[٤٧].

٥) جملة المسند فيها الوصف والمسند اليه فاعل . وسنقف على هذه الصورة لاحقا

ويرى المخزومي أنّ اعتبار البدر فاعلا مقدما يغنينا عن تقدير ضمير وعن كلّ تقدير وتأويل ؛لأنّ الجملة ما تزال فعلية وإن تقدم المسند اليه فيها ، " لأنّ الفعل بدلالته على الزمان هو الذي يدلّ على تجدد الإسناد وتغيّره، وذلك نحو: قامَ خالدٌ، ويقومُ خالدٌ، وخالدٌ يقومُ"[٤٨]

وأيد ابراهيم السامرائي المخزومي في عدّه هذه الجملة من قبيل الجملة الفعلية ،ولكنّه اعترض على الحجة التي ساقها المخزومي لجعلها جملة فعلية وهو مبدأ التجديد والحدوث في الفعل ، ويرى أنّه مأخوذ من مقولة الجرجاني : "ان موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء ،وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا فشيئا ، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك : زيد طويل وعمر قصير ، فكما لا يقصد ههنا إلى أن نجعل الطول والقصر يتجدد ، ويحدث ، بل وتوجبهما ، وتقضي بوجودهما على الاطلاق ، كذلك لا تتعرض في قولك : زيد منطلق لأكثر من اثباته لزيد . وأما الفعل فيقصد فيه إلى ذلك فإذا قلت زيد هو ذا ينطلق فقد زعمت ان الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا ، وجعلته يزاوله ويزجيّه ، وأن شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلطف . وتأمل هذا البيت :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا  لكن يمر عليها وهو منطلق

وهذا هو الاحسن اللائق بالمعنى ، ولو قلته بالفعل : لكان يمرّ عليها وهو ينطلق لم يحسن"[٤٩] مسألة بلاغية لا يمكن أن تكون اساسا في البحث النحوي[٥٠]، وإنّ التجديد ان صح مع الأفعال المضارع فانّه لا يصح مع الأفعال الماضية وانّ ( ينطلق) الفعل الذي ساقه الجرجاني هو فعل مضارع على وزن (ينفعل) يفيد التجدد والحدوث ،أما الأفعال الماضية في قولنا (مات محمد) و(هلك خالد) و(انصرف بكر) كلّها احداث منقطعة ،لا يمكن لنا أن نجريها على التجديد والحدوث[٥١] .

والراجح عندي أنّ جملة (خالد يقوم أو قام) جملة اسمية لا فعلية وان اشتركت مع (قام أو يقوم خالد) في الدلالة على حدث في مدة زمنية محددة ، والفرق الوحيد بين الجملتين هو في تقديم المسند إليه على المسند في (خالد قام أو يقوم) ؛ لأنّ الاهتمام منصب على خالد ثم يأتي بعد ذلك الحكم عليه بالضياع ، أما عند تقدم المسند على المسند إليه في (يقوم أو قام خالد)

فالاهتمام يكون متوجها إلى الاحداث أولا ثم نسبة هذه الأحداث إلى خالد في المرتبة التالية فالاختلاف بين الجملتين متعلق بالوضع اللغوي الخاص ، فالجملة الفعلية تدلّ على حدث مرتبط بزمن معين بعكس الجملة الاسمية التي تدل على نسبة صفة إلى شيء ، وإن من خصائص الجملة الفعلية عدم دخول النواسخ عليها[٥٢] .فضلا إلى ذلك " ان عدم انطباق التجدد على الجملة الماضوية يجعله يفتقر إلى صفة الشمول و هي صفة مهمة لقواعد اللغة العربية"[٥٣]

واعترض المخزومي على البصريين بعدهم فعل الأمر قسيما للفعل المضارع والماضي فالفعل عندهم يقسم على ثلاثة أقسام ماض ومضارع أمر ،[٥٤]؛ لأنّهم بتقسيمهم الفعل على أساس الزمن جعلهم يواجهون صعوبات كثيرة في تفسير استعمالات الفعل بغير ما خصوه به من زمان معين[٥٥]. ويرى الكوفيون أنّ فعل الأمر مقتطع من المضارع وليس قسيما للفعل الماضي والمضارع فان أصل الفعل عندهم لتفعل[٥٦] .

وللمخزومي رأي مختلف فيه فهو يؤيد الكوفيين بعدم النظر إليه قسيما للفعل الماضي والمضارع ، لكنّه يخرجه من قائمة الأفعال فلا ينظر إليه على أنّه فعل ، ويعترض على رأي الكوفيين بجعلهم فعل الامر مقتطعا من المضارع وإنّه معرب مجزوم ويرى "أنّ بناء (افعل) ليس بفعل كما يفهم من هذه الكلمة ؛ لأنّ الفعل يتميز بشيئين :أولهما : أنّه مقترن بالدلالة على الزمن ، وثانيهما :أنه يبنى على المسند اليه ويحمل عليه"[٥٧] ، فهو يرى أنّ فعل الامر يخلو من الدلالة على الزمن ولا اسناد فيه ، ويرى أنّ الضمائر التي تتصل به هي علامات أو اشارات تشير إلى جنس المخاطب لا ضمائر[٥٨] ،ولكن المخزومي في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) وضعه ضمن الافعال[٥٩].

يذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أنّ جملة الأمر جملة فعلية غير انشائية وأكد ذلك قائلا :"قد تبين لنا أن الجمل الفعلية في العربية ما كان فيها المسند فعلا ، ونريد هنا أن نبعد ما عدوه من قبيل الجمل الفعلية كجملة فعل الأمر وسائر الأفعال التي تخلص إلى معنى الطلب كالنهي ، وان قولنا : اكتب واكتبا واكتبي واكتبن ، ولا تلعب ولا تلعبا ولا تلعبوا ولا تلعبي ولا تلعبن جمل ؛لأنها مفيدة ، وشرط الإفادة متوفر في هذه الألفاظ التي تكتسب ذلك من الظرف الذي تطلق فيه ، فاذا قلت اكتب في حال وجود مخاطب وهو محمد مطلوب منه أن

يكتب ، غير أنّ أسلوب الطلب هذا يفتقر إلى الإسناد وعلى هذا فهي ليست جملا إسنادية يسند فيها الفعل للفاعل ، وليس فيها مسند اليه ، وعلاقة هذه الأفعال بالمخاطب ليست علاقة إسناد ولا يمكن أن يكون الفاعل ضميرا مستترا هو (أنت) ، وفي قولنا : اكتبا واكتبوا واكتبي واكتبن ولا يمكن أن يكون كلّ من الألف والواو والنون فاعلا وهذه ليست ضمائر بل هي إشارات تشير إلى أنّ المخاطب مثنى أو جمعا أو مؤنثا ، وهي من غير شك تشبه الألف في (رجلان) والواو في جمع المذكر السالم والياء في المثنى وجمع المذكر السالم ، فكما لا يقال : إنّ الواو في (مسلمون) ضمير كذلك لا ينبغي أن يقال : ان الواو في (يفعلون) ضمير.

وعلى هذا فإنه لا يمكن أن يقال : إنّ في أسلوب الأمر على النحو الذي مثلنا إسنادا يدخل هذا الأسلوب في عداد الجملة الفعلية الاسنادية ، وهي بهذا الاعتبار جمل مفيدة فعلية ولكنها غير اسنادية "[٦٠]ومن كلام إبراهيم السامرائي يتبين لنا أنّه قسم الجمل الفعلية إلى جمل فعلية اسنادية واخرها فعلية غير اسنادي أدخل في القسم الثاني أسلوب الأمر والنهي ، والمدح والذم وأخرج منها أسلوب النداء؛ لأنّه يرى أنّ النداء اسلوب خاص وهو نوع من أنواع التنبيه وأنّ العربية قد حفلت بألفاظ كثيرة تفصح عن التنبيه[٦١] مخالفا بذلك رأي النحويين القدامى الذين عدوا النداء جملة فعلية وان (يا ) قد نابت مناب الفعل (أدعو)، أو (أنادي )[٦٢] ،وإنّهم أدرجوا المنادى في باب المنصوبات ، وانّ المنادى منصوب بالأداة نفسها ؛ لتضمنها معنى الفعل.[٦٣]

ويبدو أنّ السامرائي يعدّ النداء "من الأساليب الخاصة التي تؤدي فائدة من الفوائد ولا يمكن أن يكون أسلوب النداء من قبيل الجمل الفعلية وليس في هذا الأسلوب إسناد كما في الجملة الفعلية ))[٦٤] . قد تأثر برأي المخزومي الذي اعترض على النحويين في عدهم النداء جملة فعلية فالنداء عنده "اسلوب خاص يؤدي وظيفته بمركب لفظي خاص ، وله دلالة خاصة يحس بها المتكلم والسامع ، ولن يؤدى هذا الاسلوب بغير هذا اللفظ ولا بالاستعانة بغير أدوات النداء ويدل على أنّ حذف الأداة من النداء واقامة الفعل الذي قدروه مقامه يذهب بالدلالة المقصودة من اسلوب النداء ويعود الكلام بعد التقدير وله طبيعة اخرى ودلالة اخرى ، ويتحول الكلام من كونه انشاء إلى كونه خبرا، ومن كونه يؤدي وظيفة لغوية خاصة إلى كلام يؤدي وظيفة لغوية اخرى ، ولا شك أنّ حدا يحس بقولهم : ادعوا عبد الله احساسه بقولهم: يا عبد الله "[٦٥] .ولم يكن المخزومي والسامرائي أوّل من أخرج النداء من الجملة الفعلية فقد سبقهما عبد

الرحمن ايوب الذي اخرج النداء من الجمل الفعلية والاسمية ؛ لأنها جمل تبنى على الاسناد ولكنّه عدها ضمن الجمل غير الاسنادية [٦٦] .

واقول إنّ المخزومي كان محقا في اخراجه من الجملة الفعلية ؛ لأنه اسلوب خاص يتألف من عنصرين الأولّ المتكلّم والثاني المخاطب ، واذا قدرنا الفعل أدعو صارت العناصر المشاركة ثلاثة وهي المتكلّم والمخاطب والمتحدث عنه ، فضلا عن ذلك أننا لا نلمح اثرا للإسناد كما في جملة الشرط .

ومما يؤخذ على إبراهيم السامرائي أنّه نصّ على اعتماده مبدأ الاسناد في تحديد اسمية الجملة وفعليتها ، وبعد ذلك عاد وقسم الجملة الفعلية إلى جمل فعلية اسنادية وأخرى فعلية غير إسنادية ،معتمدا على أساس الفائدة وأعترض على تقسيم الدكتور عبد الرحمن ايوب الذي قسم الجملة إلى اسنادية وغير اسنادية وجعل النداء ضمن الجمل غير الإسنادية، وهنا نجد الاختلاف بين آراء السامرائي فهو عدّ الأمر والنهي والدعاء جملا فعلية غير اسنادية ثم عاد وجعل النداء ضمن الأساليب ولو أنه لم يعتمد الإسناد اساسا في تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية لكن اسلم له.

وانطلاقا من فكرة التجديد والثبوت عدّ الدكتور مهدي المخزومي اسم الفاعل نوعا من أنواع الفعل متبعا بذلك مذهب الكوفيين الذين عدوه قسيما للفعل المضارع والماضي ، فالفعل عندهم يقسم على ثلاثة اقسام: (الماضي والمضارع والدائم) وأرادوا بالفعل الدائم اسم الفاعل المتطلب مفعول[٦٧] ، ولم يشترطوا لاكتفائه بالفاعل عن الخبر وقوعه في سياق نفي أو استفهام [٦٨] ،واشترطوا بأعماله انصرافه إلى الحال أو المستقبل [٦٩]

غير أنّهم فرقوا بين اسم الفاعل العامل واطلقوا عليه الفعل الدائم ، واسم الفاعل غير العامل الذي يعدّ من الاسماء[٧٠]، واشترط البصريون أن يقع اسم الفاعل في سياق نفي أو استفهام نحو (أقائم الزيدان)[٧١].

ويخالف السامرائي المخزومي في هذه المسألة قائلا :"إن مجرد الاخبار باسم الفاعل نحو(زيد منطلق) لا يقرب من هذه الفعلية وهو داخل في باب الاسماء"[٧٢].

ولا اريد أن اتعرض أكثر لاسم الفاعل ؛ لأنّ الدراسات السابق تناولته، ولكن أقول إنّ الجملة التي تبدأ باسم مشتق عامل هي جملة مستقلة، ويجب ان تدرس على أنّها جملة وصفية [٧٣].

واشترط المخزومي في الجملة الظرفية الظرف أو الجار والمجرور ( المسند) أن يتصدّر الجملة، وأن يقع بعده اسم نكرة، أعربه فاعلاً بالظرف أو فاعلاً بالمضاف إليه بالأداة ،أمّا إذا كان الاسم الواقع بعدهما معرفة، فالجملة تكون حينئذٍ من قبيل الجملة الاسميّة لا الظرفيّة، نحو: (في الدارِ زيدٌ)[٧٤].

وفي حال الظرف المتقدّم الذي يرفع اسماً معرفة بعده، وكان معتمداً على نفي أو استفهام، عدّ المخزوميّ هذا النوع جملة فعليّة[٧٥]. وبذلك فارق ابن هشام الذي عدّه جملة ظرفيّة [٧٦].

ويقع الدكتور مهدي المخزومي هنا في تناقض ففي الوقت الذي استشكل على ابن هشام تقسيمه الجملة على ثلاثة اقسام :الاسمية والفعلية والظرفية[٧٧] ، بقوله: " ولنا فيما قال رأي آخر ، لا يقره فيما ذهب إليه ؛ لأن الجملة الظرفية التي عدّها قسما ثالثا ان كان الظرف معتمدا فجدير بها أن تكون من قبيل الجملة الفعلية، وان لم يكن معتمدا فهي من الجملة الاسمية ، فلا حاجة بنا إلى تكثير الأقسام"[٧٨]. فهو يقسم الجملة على ثلاثة أقسام إن لم تكن أربعة ؛ لأنّه عدّ جملة الشرط جملة قائمة بذاتها ، فعدّها جملة لها تركيبها الخاص، ويجب ان تعالج على أنّها جملة واحدة وعاب على النحاة عدّها جملتين "وهذا فيما أرى من النظر العقلي المحض ،وكان ينبغي أن يعالج الشرط على أنه جملة واحدة ،لا جملتان ، فليست جملة الشرط- بجزئيها- إلا جملة واحدة تعبر عن فكرة تامة واحدة ، وليست جملة الشرط بجزئيها إلّا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الافكار استحدثت بها"[٧٩]فهو يرى أنّه ليس هناك في الاعتبار اللغوي جملة اسمها فعل الشرط وأخرى اسمها جملة الجواب أو الجزاء ،وإنما هناك جملة واحدة هي جملة الشرط[٨٠]، فيرى أن جملة الشرط تتألف من عبارتين الأولى عبارة الشرط والثانية عبارة الجواب ، وليست عبارة الشرط جملة وإن تألفت من مسند ومسند اليه ؛لأنها تفتقر إلى الفكرة التامة إلّا إذا اعتمدت على الشرط وجوابه[٨١].

والذي يؤخذ على الدكتور المخزومي أنّه عدّها جملة ثم تكلّم عنها في موضع آخر من كتابه في النحو العربي نقد وتوجيه على أنّها اسلوب[٨٢]

ويعلل الدكتور حسين علي فرحان العُقيليّ عن تصنيف المخزومي لجملة الشرط على أنّه نظر إلى طبيعتها الخاصة ولم يصنفها على اساس الاسناد " ويلاحظ أنّه لا حديث مباشر للمخزومي عن الطريقة التي صنف بها هذه الجملة إلّا أنّه يفهم ضمنا من مجموع أقواله أنه نظر إلى طبيعتها الخاصة ، فهو لم يصنفها على أساس المسند كما فعل مع غيرها من الجمل التي مرّ ذكرها آنفا ؛ لذا جعل حديثه عنها مستقلا عن غيرها "[٨٣]. ثم يضيف متسائلا عن سبب الذي دعا المخزومي إلى عدّها جمل مرة واسلوبا مرة أخرى ." لكنّ ثمّة سؤالاً يبقى مطروحاً هو: لماذا عدّ الدكتور المخزوميّ الجملة الشرطيّة (جملة) مرّة، وعدّها (أسلوباً) مرّة أخرى؟ هل هذا بسبب حيرة الدكتور المخزوميّ في هذه الجملة؟ أو أنّها تحتمل الأمرين؟ الحقيقة هناك غموض لم يفصح عنه المخزوميّ"[٨٤]

وفي الواقع أنّ المخزومي لم يشترط الاسناد في الجملة فقط ، فهو اشترط الافادة ثم عاد واشترط الإسناد، فالأساس الذي قسم عليه الجملة هو الفائدة والاسناد ،فجملة الشرط تحوي الاسناد وان كان في عبارتين مرتبطتين بأداة . ولو أخذنا عبارة الشرط من غير جوابه لا تتم الفائدة، وكذلك لو أخذنا الجواب من غير الشرط لا تتحقق الفائدة ؛ لذلك رأى أنّ الشرط وجوابه يشكلان تركيبا خاصا يختلف عن بقية الجملة قائما على اساس الفائدة ، ويحوي على تركيبين اسناديين مرتبطين بأداة خاصة ، ولعلّ التركيب المختلف الذي تميزت به هذه الجملة هو الذي دعا المخزومي إلى عدّها اسلوبا مرة ، وجملة مرة أخرى .

## الخاتمة

حاول هذا البحث أن يقف على مواطن الاتفاق والاختلاف بين عالمين جليلين هما الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي من خلال تقسيمهما للجملة العربية

توصل هذا البحث إلى مجموعة من النتائج نذكر منها :

١) أيد الدكتور مهدي المخزومي تقسيم العلماء للجملة إلى اسمية وفعلية، ولكنّه اعترض على الأساس الذي قام عليه هذا التقسيم، يرى أن الاساس الذي يجب تقسم عليه الجملة هو المسند.

وهو ما أيده الدكتور ابراهيم السامرائي ومن ذلك يتضح أن تقسيم الجملة عند السامرائي هو تقسيم ثنائي فهو لم يحدد موقفه من الجملة الاسمية ولكنّه اشترط الاسناد في تقسيم الجملة .

أما المخزومي فنجده يعترض على التقسيم الثلاثي للجملة عند ابن هشام ، ثم يعود ويناقض نفسه ويقسمها على ثلاثة أقسام متبعا بذلك ابن هشام ،ثم يعود ويضيف اساسا آخر لتقسيم الجملة وهو الفائدة .

٢) اشترط المخزومي في تكوين الجملة الافادة والاسناد لذا عدّ المخزومي جملة الشرط جملة لها تركيبها الخاص فهي تحوي على الفائدة والاسناد وإن كان الاسناد في عبارتين مختلفتين مرتبطتين بأداة معينة ، ونجد المخزومي يعبر عنها في مواضع اخرى بأنّها اسلوب شرط .

٣) اعتمد الدكتور مهدي المخزومي على مبدأ التجديد والثبوت في تحديد اسمية الجملة وفعليتها ، وهو ما رفضه الدكتور ابراهيم السامرائي .

٤) اتبع المخزومي المذهب الكوفي في تقسيم الفعل على ( ماض ومضارع ودائم) مخرجا فعل الأمر من الأفعال ؛ لأنّه يخلو من الدلالة على الزمن ومن الاسناد ، ولكنه في كتابه (في النحو العربي قواعد وتطبيق) وضعه ضمن الأفعال.

أما الدكتور ابراهيم السامرائي فلم يوافق المخزومي في هذه المسألة ويرى أنّ مجرد الاخبار باسم الفاعل يقربه من الاسمية ، أما فعل الأمر فيجب أن يدرس ضمن الأفعال غير الاسنادية في الوقت الذي عدّ الاساس في تقسيم الجملة هو الاسناد فقط .

٥) تأثر الدكتور ابراهيم السامرائي في رأي المخزومي الذي عدّ النداء اسلوبا خاصا لا جملة فعلية .

## الهوامش

[١] ) ينظر :الجملة النحوية نشأة وتطورا واعرابا : ٤١ .

[٢] )ابراهيم مصطفى : إحياء النحو : ٢-٣ .

[٣] )ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٧ -٣٨ .

[٤]) ينظر : نظرات في الجملة العربية : ٥.

[٥] )الجملة الوصفية في النحو العربي ص ١١ .

[٦] ) نظرات في الجملة العربية : ٦ .

[٧] ) ينظر: الجملة العربية بين القدامى والمحدثين (مفهومها ومكوناتها) : ٦.

[٨] ) ينظر: الكتاب : ١/ ٢٣.

[٩] ) ينظر : معاني القرآن : ١٠/٢ ، ٣٣٣/٢.

[١٠] ) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ١/ ٤٩٠.

[١١] ) الجملة العربية بين القدامى والمحدثين (مفهومها ومكوناتها): ٩

[١٢]) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٥

[١٣] ) المصدر السابق : ٣٥.

[١٤] ) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٧.

[١٥] ) المصدر السابق : ٣٧.

[١٦]) العربية وعلم اللغة البنيوي: ٧٦.

[١٧] ) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٧

[١٨] ) ينظر: الكتاب ج١ / ٢٣.

[١٩] ) ينظر :المقتضب : ١٢٦/٤.

[٢٠] ) اللمع في العربية : ٢٦.

[٢١] ) ينظر اسرار العربية : ٨٢-٨٣.

[٢٢] ) ينظر: الجملة النحوية _نشأة وتطورا: ٨١.

[٢٣] ) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٥.

[٢٤] ) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٨٦.

[٢٥]) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٥.

[٢٦] ) المصدر السابق : ٣٥.

[٢٧] ) ينظر : المصدر السابق : ٣٦.

[٢٨] ) ينظر : الفعل زمانه وابنيته : ٢٠١.

[٢٩]) مقومات الجملة العربية: ١٠٥.

[٣٠] ) ينظر :على أبو المكارم وجهوده النحوية : ٨٩.

[٣١] ) ينظر :الكتاب :٢٣/١.

[٣٢] )ينظر: شرح المفصل :٨٨/١

[٣٣] ) ينظر :مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ٤٩٢/١

[٣٤] ) ينظر: المسائل العسكريات : ١٠٩.

[٣٥] ) ينظر: الجملة المحتملة للاسمية والفعلية : ٢١.

[٣٦] ) ينظر :أعراب الجمل واشباه الجمل فخر الدين قباوة : ٢٠ .

[٣٧] في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٨٦.

[٣٨] المصدر السابق : ٨٦.

[٣٩] إبراهيم: ١٠.

[٤٠] في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٨٦.

[٤١] )الفعل زمانه و أبنيته ٢٠٤ .

[٤٢] )المصدر نفسه ٢٠٤ .

[٤٣] ) الدراسات النحوية عند ابراهيم السامرائي :٨٨ .

[٤٤] ) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ٤٧ –٤٨

[٤٥] ينظر: المغني في النحو العربي : ١٣٤/٢، وينظر شرح ابن عقيل : ٢٣٤/١ .

[٤٦] ) ينظر شرح كافية ابن حاجب : ١٦٠/١– ١٦١ وشرح ابن عقيل : ج١/ ٢٣٤.

[٤٧] ) نص المخزومي وابراهيم السامرائي على التسوية بين الفاعل ونائب الفاعل .ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه:٥١–٥١. وينظر : النحو العربي نقد وبناء : ١٠٠. :

[٤٨] ) في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٨٦.

[٤٩] ) دلائل الاعجاز : ١٢٤.

[٥٠] ) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته : ٢٠٤–٢٠٨ ،وينظر الدراسات النحوية عند ابراهيم السامرائي:٨٩

[٥١] ) ينظر: الفعل زمانه وابنيته: ٢٠٤ –٢٠٥.

[٥٢] ) ينظر علي ابو المكارم وجهوده النحوية : ١٠٥ .

[٥٣] ) ينظر الدراسات النحوية عند ابراهيم السامرائي: ٩٠.

[٥٤] ) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٢٤.

[٥٥] ) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٢٢ – ١٢٣ .

[٥٦] ) ينظر الفعل زمانه وابنيته : ٤٨.

[٥٧] ) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٣٠ .

[٥٨] ) المصدر السابق : ١٣٠ –١٣١.

[٥٩] ) ينظر : في النحو العربي قواعد وتطبيق : ٢٣ –٢٤.

[٦٠] ) ينظر الفعل زمانه وابنيته : ٢١٠–٢١١.

[٦١] ) ينظر المصدر السابق : ٢١٢.

[٦٢])ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب :٤٩٣/١.

[٦٣] ) شرح الرضي على الكافية طبعة الاستانة : ١/ ١٣١.

[٦٤] )الفعل زمانه و أبنيته ٢١٣

[٦٥] ) في النحو العربي نقد وتوجيه : ٥٧ –٥٨.

[٦٦] ) ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي : ١٢٩. وينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: ٥٨.

[٦٧] )ينظر: الفعل زمانه وابنيته: ١٩.

[٦٨] )ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٢٧.

[٦٩] ) ينظر: الفعل زمانه وابنيته : ٣٨.

[٧٠] ) معاني القران : ٤٤/١ ، وينظر الفعل زمانه وابنيته : ٢٠

[٧١] ) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب :١ / ٦١٣ ،وينظر: الجملة في دراسات المحدثين : ٧٠

[٧٢] ) الفعل زمانه وابنيته : ٤٤.

[٧٣] ) ينظر: علي ابو المكارم وجهوده النحوية :١١١–١١٢ .

[٧٤]) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٦٢–١٦٣. وينظر: الجملة في دراسات المحدثين:٧٥ .

[٧٥]) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٥١.

[٧٦]) ينظر:مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ١/ ٤٩٢. وينظر: الجملة في دراسات المحدثين :٧٦.

[٧٧] ) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ٤٩٢/١

[٧٨] ) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٥٦.

[٧٩]) المصدر السابق : ٦٢.

[٨٠] )ينظر: المصدر السابق : ٦٣.

[٨١] ) ينظر: المصدر السابق ٣٠٧ .

[٨٢] ) ينظر :في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٠٧.

[٨٣] ) الجملة العربية في دراسات المحدثين : ٧٧–٧٨ .

[٨٤] ) الجملة في دراسات المحدثين : ٧٨.

## قائمة المراجع والمصادر


١. إحياء النحو : ابراهيم مصطفى ، لجنة التشريفات – القاهرة ، ١٩٥٩م.

٢. اسرار العربية : أبو بركات عبد الرحمن بن ابي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) ، تحقيق: د. فخري صالح قدارة ،ط١، دار الجبل ، بيروت، ١٩٩٥م.

٣. إعراب الجمل وأشباه الجمل :فخر الدين قباوة ،ط٤، دار الأفاق الجديدة ، بيروت، ١٩٨٣م.

٤. الجملة العربية بين القدماء والمحدثين)مفهومها ومكوناتها(، بحث : أحمد مجتبى السيد محمد، مجلة سبها (العلوم الانسانية)، المجلد الثالث عشر العدد الثاني ، ٢٠١٤م

٥. الجملة العربيّة في دراسات المحدثين، أطروحة :حسين علي فرحان العُقيليّ، كلية الآداب – المستنصرية، إشراف الدكتور عبد الإله إبراهيم عبد الإله، ١٤٣٠هـ –٢٠٠٩م.

٦. الجملة المحتملة للاسمية والفعلية : الدكتور محمد رزق شعير ، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة .

٧. الجملة النحوية نشأة وتطورا واعرابا: فتحي عبد الفتاح الدجني ، ط٢،مكتبكة الفلاح ،الكويت، (١٤٠٨ –١٩٨٧).

٨. الجملة الوصفيّة في النحو العربيّ: ليث أسعد عبد الحميد، ط١، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمّان– الأردن، ٢٠٠٦م.

٩. الدراسات النحوية عند إبراهيم السامرائي رسالة ماجستير : حسين علي فرحان العقيلي ، كلية الآداب – المستنصرية، بإشراف حسوبي صالح ،(١٤٢٥هـ –٢٠٠٤م).

١٠. دراسات نقدية في النحو العربي : عبد الرحمن محمد ايوب ، مؤسسة الصباح – الكويت.

١١. دلائل الاعجاز في علم المعاني : عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد عبده ، علق عليه محمد رشيد رضا، دار المعرفة ، بيروت –لبنان.

١٢. شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات الشيرازي، قم .

١٣. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت٦٨٦هـ) ، الاستانة ، ١٣١٠هـ

١٤. شرح المفصل : موفق بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.

١٥. شرح كافية ابن حاجب :رضي الدين محمد بن الحسن الأستر بادي (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق: أميل بديع يعقوب ، ط١، دار الكتاب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

١٦. العربيّة وعلم اللغة البنيويّ– دراسة في الفكر اللغويّ العربي الحديث: حلمي خليل، (د. ط)، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندرية– مصر، (د.ت).

١٧. على أبو المكارم وجهوده النحوية :رسالة ماجستير ، فردوس طالب نعمة الشرع، كلية التربية ابن رشد –جامعة بغداد ، بإشراف الدكتور علي ناصر محمد ( ١٤٣١هـ –٢٠١٠م).

١٨. الفعل زمانه وابنيته : ابراهيم السامرائي ،مطبعة العاني – بغداد ، ١٣٨٦هـ– ١٩٦٦٦م.

١٩. في النحو العربي قواعد وتطبيق: مهدي المخزوميّ، ط٢، دار الرائد العربيّ، بيروت– لبنان، ١٩٨٦م.

٢٠. في النحو العربي نقد وتوجيه : الدكتور مهدي المخزومي، ط٢، بغداد،٢٠٠٥.

٢١. الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) ،المحقق: عبد السلام محمد هارون ، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٢٢. اللمع في العربية :ابن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : حامد مؤمن ، ط١ مطبعة العاني ، بغداد، ١٩٨٢م.

٢٣. المسائل العسكرية : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسي، تحقيق :محمد الشاطر أحمد ، ط١،مطبعة المدني ، ١٤٠٢ه/١٩٨٢م.

٢٤. معاني القران : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي / محمد علي نجار / عبدالفتاح إسماعيل شلبي ، دار المصرية –مصر.

٢٥. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، ط٦، دار الفكر – دمشق، ١٩٨٥م

٢٦. المغني في النحو العربي : الامام تقي الدّين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت٦٨٠هـ- ١٢٨١م) ، تحقيق : عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ،ط١، سلسلة خزانة التراث ، بغداد ١٩٩٩م.

٢٧. المقتضب :محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ) ،المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب، بيروت.

٢٨. مقومات الجملة العربية :علي ابو المكارم ، ط١، القاهرة–دار غريب ، ٢٠٠٦م.

٢٩. النحو العربي نقد وبناء: إبراهيم السامرائيّ، ط١، دار عمار- عمّان، ودار البيارق – بيروت، ١٩٩٧م.

٣٠. نظرات في الجملة العربية :كريم حسين ناصح الخالدي ، ط١،دار الصفاء للنشر والتوزيع- عمان،١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م